محمود درويش في جرش

بسمة النسور

في افتتاح كلّ مُوقّفاً لفعّاليات البرنامج الثقافي لمهرجان جرش للثقافة والفنون، أُقيمت في المركز الثقافي الملَكي في عمّان ندوة عن محمود درويش، وسط حضور نوعي وجماهيري. أدارتها باقتدار وزيرة الثقافة الأردنية الصديقة هيفاء النجّار، فاشارت إلى أنّ هذه الندوة تُقام وفاءً لفلسطين، ولشاعرها الأجمل، وشارك فيها كلّ من الفنّان الملتزم مارسيل خليفة، ومحامي الراحل وصديقه المُقرّب جواد بولس، والمؤلّف الموسيقي القادم من فلسطين وسام جبران، والناقد الأردني فخري صالح.

تنوّعت أوراق المشاركين بين الشهادات الشخصية والتحليل النقدي، ما ميّز الندوة بالجدّية وبالتنوع، وعرّف الحضور إلى الجانب الإنساني للشاعر الكبير. تحدّث جواد بولس في شهادة إبداعية تحمل كثيراً من الحنين والأسى والحبّ عن زيارة درويش الأخيرة إلى فلسطين، قبل مغادرته إلى أميركا لإجراء عملية مصيرية. تردّد طويلاً قبل أن يتّخذ قراراً بإجرائها، مع علمه التام باحتمالية عدم النجاة منها، غير أنّه كان يُطمئن من حوله بأنّها عملية بسيطة تشبه كي قميص مُجعّد. ويعترف بولس بأنّه لم يكن مُدركاً أنّ درويش كان يُودّع الأمكنة والأصدقاء، من دون أن يبوح بإحساسه، الذي تمكّن منه، بأنّه سائر في دربٍ لا رجعة فيه.

وفي سرد عفوي حميم، أبقط مارسيل خليفة المواجع كلّها باستذكار تفاصيل وداع جثمان درويش في مطار ماركا العسكري في عمّان، حين قبّل التابوت، وأنشد رغم الحزن الباهظ ما تيسّر من الشعر، وسَرَد بداية العلاقة التاريخية التي جمعتهما، فحكى قصّة تعارفهما الطريفة، حين لحّن وغنّى بعضاً من قصائد درويش قبل الالتقاء، به شخصياً، وحين تمّ اللقاء، قال له محمود مُدّعياً الغضب: «تعال إلى هنا أيّها الصبي، ألا تعرف أنّ للقصائد أصحاباً عليك استئذانهم قبل أن تتصرّف فيها من رأسك؟!». أجاب الفتى الخجول: «كنت أظنّ أنّ القصائد ملكية عامة»، لتبدأ بين الرجلين صداقة عميقة مُمتدّة في المستوى الإنساني، استمرت إلى اللحظة الأخيرة، وشراكة فنّية أثرت الشارع العربي بالقصائد، التي عبّرت عن وجدان خليفة، فحفظها عن ظهر قلب، وردّدها في المناسبات الوطنية شعارات تحرّر ومقاومة، ورفضاً لطغيان المُحتلّ الصهيوني، وعشقاً لفلسطين. وتمجيداً لنضال أبنائها في مقاومة احتلال مُغتصب أتيم، وأكّد خليفة التشجيع المستمرّ من درويش له للمضي في مغامرته الموسيقية إلى أقصاها، وقد امتدّت حتّى لحظتنا الراهنة. إذ أنجز أخيراً عملَه المسرحي الموسيقي الضخم عن الجدارية، التي اتعبته كثيراً وهو يعيد اكتشاف القصيدة البديعة الأكثر شهرة، مبهوراً بجماليّاتها، وبمساحة التأمّل العميق فيها، في تحدٍّ كبير لنفسه، ومواصلة لمشروعه المُتميّز القائم على احتضان الموسيقى للقصيدة، في تزاوج فريد من نوعه، سيظلّ علامة في تاريخ الموسيقى والشعر العربي. وعبّر عن أمله في أن يرى هذا المشروع النورَ قريباً. وتناول فخري صالح، الذي كان مُقرّباً من الراحل، في ورقته البحثية الرصينة ثيمة المقاومة في شعر درويش، ورأى أنّ قصائده تُعبّر تماماً عمّا يمرّ به الأهل في غزّة من بطش وعدوان، ما يُؤكّد حضوره رغم الغياب من خلال مُنجَزه الشعري العظيم والخالد. وتحدّث وسام جبران كذلك عن خصوصية العلاقة العميقة بين الموسيقى والشعر في تجربة درويش وخليفة، وأشار إلى أنّ قصائد درويش في المراحل كلّها «خاطبت الجماعة كما خاطبت الفرد، تارّة بحماسة مدوّية، وتارّة بهمس، ومن تبعات صراعها مع إسرائيل في المنطقة، ومنها وامتدّت الندوة لما يقارب ساعتَين، وحضر درويش بيننا من جديد قامة شعرية فكرية إنسانية شامخة، تتحدّى الغياب، وتستعصي على النسيان. من هنا، لا بدّ من توجيه الشكر للقائمين على إدارة مهرجان جرش على هذه الالتفاتة الذكية، لا سيّما مع اقتراب ذكرى رحيل شاعرنا، الذي تشبّث بالحياة ما استطاع إليها سبيلاً، ثمّ رحل عنها بخفّة فراشة، وحلّق عالياً وقد صار في الفلك الأخير.

لماذا على السوريين إسقاط هيئة التفاوض؟

يعان دابقي

ما زال الجدل مستمراً داخل الأوساط السورية في المستوى الرسمي والشعبي، بشأن الإجراء الخطير الذي اتّخذته هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، قبل أيّام، بقرارها تعديل نظامها الداخلي، وإتاحة المجال لبدر جاموس بالتمديد لستّين رئيساً للهيئة بدلاً من سنة واحدة، الأمر الذي فجّر المشهد السياسي السوري ووضعه في المحكّ، لما يحمله هذا القرار من أخطار وتداعيات على مصير الثورة السورية وتضحيات السوريين، وهو الأمر الذي غاب عن أذهان كثيرين مُكتفين بالانشغال بالمهاترات الجانبية وتسجيل نقاط مُتبادَلة، إلى جانب إشغال السوريين بتبادل الاتهامات والتخوين، فرأينا حالة انقسام داخل النُخَب السورية، بين مُؤيّد ومُعارض لهذا الإجراء.

بعيداً عن المناكفات السورية السورية فما تنتهجه مُؤسّسات المُعارَضة السورية الرسمية أخيراً، من «ائتلاف» وحكومة مُؤقّتة و«هيئة تفاوض»، بعد الأخطر على القضية السورية منذ تاريخ تأسيس تلك المُؤسّسات، بسبب أنّ جديد قرارات هيئة التفاوض جاء لوضع آخر اللمسات على تشكيل هيئة تفاوضية تُلبّي مُتطلّبات الدول الإقليمية والدولية، والداعمة للنظام السوري، للجلوس معه إلى طاولة المفاوضات لحظة نضج مسار التطبيع بين أنقرة ودمشق، الذي يُعدّ العائق الوحيد أمام اللاعبين كلّهم في الملفّ السوري، ففي حال استطاعت الدول الداعمة لهذا المسار تقريب وجهات النظر بين الطرفين وإيجاد حلول وتسويات للملفّات العالقة (عودة اللاجئين، حلّ ملفّ الأكراد والتنظيمات الإرهابية في شرق الفرات، وفي شمال غربي سورية) ستكون كلّ العوائق قد أُزيحت من أمام عودة العلاقات الكاملة بين دمشق وأنقرة. آنذاك، ستكون طاولة الحوار جاهزة لتطبيق القرار 2254 (أكد أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ودعا إلى إجراء انتخابات برعاية أممية وإلى وقف أيّ هجمات ضدّ المدنيين) لكن بالروّيتَين الروسية والتركية، مع وجود هيئة تفاوضية مُدجّنة جاهزة لتقاسم السلطة مع النظام، إن كان بوجود الأسد أو من دونه، بمعنى أنّ روسيا وتركيا ستعملان على إسكات زمام الجغرافيا السورية وترتيبها من جديد، وتقليل الوجود الإيراني في سورية، وإنهاء ملفّي اللاجئين وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وتأمين مصالحهما الاستراتيجية في سورية، فتُستغلّ وجود بشّار الأسد في رأس النظام، ومجيء دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جديد، حينها سيكون الأسد مُجبراً على تفعيل الحلّ السياسي من خلال تطبيق القرار 2254، ذلك لأنّ القرار سيكون أفرغ كلّياً من مضامينه في الأرض خلال العامَين القادمَين، ولأنّ بعد الإجراءات العملية التي سنشهدها جلسات التفاوض تحتاج إلى طرف رسمي مُمثّلاً عن الشعب السوري، ستكون «هيئة التفاوض» لصاحبها بدر جاموس، ففي انقطاع الماء جزء من مؤامرات لتاجيج الأوضاع بالبلاد»، وتأتي هذه المؤامرات لتشويه مُنجزات الرئيس في العهدة الفارطة (!) فهذه الانقطاعات المتكرّرة جزء من مؤامرة هدفها تأجيج الأوضاع، وهي جزء من أعمال إجرامية للتنكيل بالشعب، متوغّداً بملاحقة هؤلاء لمحاسبتهم.

الوجود الإيراني في سورية، وإنهاء ملفّي اللاجئين وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وتأمين مصالحهما الاستراتيجية في سورية، فتُستغلّ وجود بشّار الأسد في رأس النظام، ومجيء دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جديد، حينها سيكون الأسد مُجبراً على تفعيل الحلّ السياسي من خلال تطبيق القرار 2254، ذلك لأنّ القرار سيكون أفرغ كلّياً من مضامينه بعد الإجراءات العملية التي سنشهدها في الأرض خلال العامَين القادمَين، ولأنّ جلسات التفاوض تحتاج إلى طرف رسمي مُمثّلاً عن الشعب السوري، ستكون «هيئة التفاوض» لصاحبها بدر جاموس، ففي ريف حلب يومه الـ20، وتفعيل ما أعلنته قيادة الاعتصام تشكيل القيادة العليا للثورة، جسماً بديلاً من الحكومة المُؤقّتة و«الائتلاف» اللذَين أغلقت مكاتبهما في ريف حلب. ويبدو أنّ هذا الاعتصام بدأ يزعج مؤسّسات المُعارضة الرسمية بعْده سحباً للبساط من تحتهم أمام المجتمع الدولي، ما دفع فريق «جي فور» داخل الائتلاف إلى إصدار بيانات كثيرة، وضّح الفريق من خلالها موقفه من مسار التطبيع بين أنقرة ودمشق، مشدّداً على تمسّكه بثوابت الثورة السورية، وعلى الوقوف في جانب مطالب الشعب، في إشارة واضحة إلى استعطاف الشارع السوري في كلام مغسول مُكرّر لم يعد ينطلي على السوريين الذين باتوا يعرفون كلّ شاردة وواردة عن أعمال ذلك الفريق وتوجّهاته وأهدافه.

مما سبق كلّه، وبعد توضيح هدف بدر جاموس، ومن يقف وراءه في تعديل النظام الداخلي، وخطورة المهمّة التي سينفّذها مستقبلاً، بات لزاماً على السوريين الأحرار كلّهم إسقاط هذه الهيئة بالكامل، مع كامل أعضائها، ومحاربتها، والوقوف في وجهها بكلّ السبل والوسائل قبل فوات الأوان، والعمل سريعاً على ملء المشهد السياسي عبر تشكيل جسم لقيادة الثورة واسترداد القرار الوطني الثوري السوري، وإنهاء أيّ وصاية عليهم من الخارج، وحشد الطاقات المدنية والثورية كلّها في جسم تنظيمي واحد استعداداً لخوض معركة الاستحقاقات المقبلة المصيرية.

(كاتب سوري)

> ما تنتهجه مُؤسّسات المُعارَضة السورية الرسمية أخيراً، يُعدّ الأخطر على القضية السورية منذ تاريخ تأسيس تلك المؤسّسات

نفّذت مهامها بكلّ حرفية، في مسارات أستانة وسوتشي واللجنة الدستورية، فساهمت هذه المسارات في منح النظام وقتاً أطول، وقدّمت له كلّ الذرائع لعدم تقديمه أيّة تنازلات للشعب السوري، من خلال توفير مساحات للمناورة مع الأعداء والحلفاء، وبدا هذا السلوك إلى جانب التغييرات التي طرأت على أولويات الدول الداعمة للمعارضة السورية ذريعة جاهزة للانقلاب على «هيئة التفاوض» في مؤتمر الرياض 2 عام 2017، إذ أُخرج منها «صقور» المعارضة، واستبدل بهم شخصيات مُرتهنة للخارج، إلى جانب إدخال منصّتي موسكو والقاهرة، ومنذ ذلك التاريخ وحتّى اللحظة لم يذكر أيّ إنجاز لهذه الهيئة، ومع مجيء بدر جاموس إليها (2022) بقيت مُعطّلة بالكامل، ولم تعقد أيّ جولة لتطبيق المهمّة الموكلة إليها في تطبيق القرار 2254، من هنا جاء النقد الكبير من السوريين لتلك الهيئة، بعد أخر خطوة لبدر جاموس، مُبرّراً ذلك بالحفاظ على علاقات الهيئة مع الدول، وبالتعرّف إليها، وبتطبيق البرامج والخطط التي لم تنته خلال فترة ولايته السابقة، ومفاد ذلك أنّ جاموس يحتاج خمس سنوات قادمة لإنجاز ما لم يُنجزه سابقاً، متناسياً أنّ مهمّة «هيئة التفاوض» هي الوصول السريع إلى تطبيق القرار 2254 وليس كسب سنوات إضافية في وقت ينتظر فيه السوريون إنهاء حالة العبث بمدافنهم. أهمية المنعطف الخطير لهيئة التفاوض من أنّه جاء في وقت يشهد فيه الملف السوري تطورات مصيرية، كإحياء مسار التطبيع بين أنقرة ودمشق، وعودة التسخين في مناطق المعارضة في الشمال السوري، وإحياء التفاهمات بين تركيا وروسيا في تطبيق مذكرة سوتشي لعام 2020 الخاصّة بمنطقة خفض التصعيد في الشمال السوري، والحديث عن فتح الطرق الدولية، وتصاعد الحديث عن عودة اللاجئين من تركيا ضمن برامج العودة الطوعية، الذي سبّب توتّر العلاقات مع المكونات السورية كلّها في الشمال السوري، كما تأتي أهمّيته من دخول اعتصام الكرامة

سعيّد يخشى منافسة انتخابية حقيقية

المهدي مبروك

يُضاعف الرئيس التونسي، قيس سعيّد، منذ أسابيع قليلة تحرّكاته، قبل أن يقتحم المُنعطف الأخير من الانتخابات الرئاسية، التي ستُجرى يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. يدرك أنّ حصيلته لم تكن كما أعلن بُعيد انقلابه (25 يوليو/ تمّوز 2021)، حين قال إنّه يفتتح عصر العلوّ الشاهق. ومع ذلك، كان المُنجز هزيلاً. لن يكون الرئيس سعيّد سعيداً لو أجرته المنافسة الانتخابية إلى يوخوش الجولة الثانية مع أيّ منافس ثانٍ، وهو يطمح إلى أن يفوز بها في الدور الأول، وهو يعمل جاهداً ألّا يخوض شوطاً ثانياً في مباراة تبدو له صعبةً رغم التضييقات، علاوة على خلوّ الساحة من منافسَين شرسَين زُجّا في السجن بتهم تتعلّق بالنيْل من «أمن الدولة وسلامتها».

يُفرز المُترشّحون بدءاً من اليوم، 29 يوليو/ تمّوز، حين تبدأ الهيئة العليا المُستقلّة للانتخابات في مدى استيفاء ما يفوق 85 مُترشّحاً شروط الترشّح للرئاسية، العقبات التي وضعتها الهيئة سقّصي طبقاً واسعاً منهم، رغم أنّ المُختصّين في القانون الانتخابي يعتبرون أنّ الهيئة ليست لها صلاحيات تحديد شروط الترشّح، وهي، بحسب استعقادهم، في الأصل من مشمولات مجلس النواب. الذي لم يواجه تلك التجاوزات، وهو الذي تحوّل مُجرّد مكتب ضبط ينظر في مشاريع القوانين، الواردة تحديداً من مؤسّسة رئاسة الجمهورية.

أخيراً، ضاعف الرئيس من انشطته الميدانية، فزار منشآت مائية عديدة، في وقتٍ تشهد فيه البلاد انقطاعات مُتكرّرة للمياه الصالحة للشرب، ليستنتج في تصريح أدلى به إلى التلفزة الوطنية، وورد في بيان الرئاسة عبر صفحتها في «فيسبوك»، أنّ «السدود ملآنة»، وأنّ مركزاً صحّياً كبيراً يُخفّف عنها وطأة الأزمات. أمّا البطالة فارتفعت من 15,3% سنة 2021 لتبلغ نسبة 16,2% سنة 2024. ويقطع النظر عن هذه المشكلة اليومية، التي أرهقت التونسيين، فإنّ سعيّد لا يُبالي بها، ويعتبرها تفاصيل صغيرةً أمام جسامة معركة التحرير الوطني. لقد جرفت جرارة السياسة كلّ ما اعترضها خلال أخر خمس سنوات، لتخلو الساحة له، ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو المدينة الطبّية في القيروان، التي كرّر الرئيس عنها خلال أخر خمس سنوات، خصوصاً أن تصريحاته كلّها تفيد بأنّ السعودية هي الجهة المانحة. غير أنّ هذا المشروع لم يرَ النور لأسباب عديدة، يرى الرئيس أنّها لا تخرج عن المؤامرة، فاقال جُلّ المسؤولين الجهويين، الذين اعتبرهم جزءاً من المؤامرة أو عجزوا عن التصدّي للمتآمرين، حتّى إذا زار الصين، في الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، تنبّهنا إلى وصول وفد صيني، يقول الإعلام الرسمي إنّه من سيتولّى إنجاز المشروع الضخم التونسي، التي ظلّت منذ الاستقلال تفتقد مركزاً صحّياً كبيراً يُخفّف عنها وطأة الأزمات. أمّا البطالة فارتفعت من 15,3% سنة 2021 لتبلغ نسبة 16,2% سنة 2024. ويقطع النظر عن هذه المشكلة اليومية، التي أرهقت التونسيين، فإنّ سعيّد لا يُبالي بها، ويعتبرها تفاصيل صغيرةً أمام جسامة معركة التحرير الوطني. لقد جرفت جرارة السياسة كلّ ما اعترضها خلال أخر خمس سنوات، لتخلو الساحة له، ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو المدينة الطبّية في القيروان، التي كرّر الرئيس عنها خلال أخر خمس سنوات، خصوصاً أن تصريحاته كلّها تفيد بأنّ السعودية هي الجهة المانحة. غير أنّ هذا المشروع لم يرَ النور لأسباب عديدة، يرى الرئيس أنّها لا تخرج عن المؤامرة، فاقال جُلّ المسؤولين الجهويين، الذين اعتبرهم جزءاً من المؤامرة أو عجزوا عن التصدّي للمتآمرين، حتّى إذا زار الصين، في الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، تنبّهنا إلى وصول وفد صيني، يقول الإعلام الرسمي إنّه من سيتولّى إنجاز المشروع الضخم

> يخشى سعيّد أن يواجه منافسة حقيقيةً قد تجبره على خوض دورة ثانية هي نصف هزيمة

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

هل يتخلّى الأسد عن التقيّة السياسيّة؟

سميرة المسالمة

تُدخل أحداثُ الجولان السوري المُحتلّ تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن «التصعيد القادم في الشرق الأوسط» مرحلة التحقّق الفعلي لـ«القادم»، وهو ما يمكن عدّه السبب المباشر الذي استدعى استقبال الرئيس السوري بشّار الأسد في الكرملين (2024/7/24)، وتأكيد بوتين أنّ «سورية معنية مباشرة بالوضع الذي يميل إلى التصعيد»، وهو كلام لا يمكن اعتباره مُجرّد ضرب من التكهّنات على غرار المُنجّمين، أو أنّه قراءة سياسية للأحداث على نهج المُعلّقين السياسيين، الذين تغصّ بهم شاشات التلفزة في العالم، فما حدث السبت الماضي (2024/7/26)، من إسرائيل «للشرعنة» توسيع حربها، أو كان بخدمها بغير قصد، أو أنّه وإصابة مواطنين سوريين، أو أنّه من جهة مجهولة من الأراضي السورية، أو أنّه صاروخ إسرائيلي، ففي كلّ الحالات، هو ما يدخل سورية فعلياً في خضمّ المعركة مباشرة، ويضع الأسد أمام خيارات مُؤلمة بين استمرار شراكته مع إيران في ما سمّي «محور المقاومة»، ولجوئه إلى التصريح المباشر في الابتعاد عنها.

لا يمكن الجمع بين الحديث عن تصعيد أو حرب في المنطقة، مع مباحثات اقتصادية وتجارية سورية روسية، ووساطات تهدئة ومصالحات سورية تركية، إلّا ضمن شروط تحديد سورية من دخول الحرب، في جانب أي من الأطراف التي تعدّها إسرائيل ضمن قائمة أعدائها، كما يحدّدهم المسؤولون الإسرائيليون، وهو ما ذكرته صحيفة جيروزاليم بوست، التي كتبت أن: «إسرائيل تخوض حربها ضدّ أعدائها من إيران وحماس في غزّة، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن»، أي إنّ اللقاء السوري الروسي كان يميل إلى وضع الأسد أمام استحقاقات ما هو «القادم»، في حال بقائه نظاماً مُرتهناً لإيران، أو انحياره إلى الموقف الروسي الذي يدعم بقاءه في السلطة شرط تحرّره من عباءة إيران، ومن تبعات صراعها مع إسرائيل في المنطقة، ومنها ما يمكن أن يحدث في لبنان مستقبلاً.

لا يعني توسيع الحرب باتجاه حزب الله أن تنحصر في الأراضي اللبنانية فقط، فهي مباحة في كلّ مجال حيوي لحراك الحزب أيضاً، ولعلّ هذا هو المغزى من محاولة التشكيك في مكان إطلاق الصاروخ الذي ضرب الجولان السوري المُحتلّ، سواء كان الموقع سورياً أو لبنانياً، والذي تُحمّل إسرائيل حزب الله مسؤوليته في كلّ حال، ما يعطي تبريرات لها لتوسيع نطاق الحرب زمنياً ومكانياً، لتشمل سورية (نظام الأسد)، في حال لم تسارع الأخيرة إلى فضّ شراكتها معه، وضمناً التحرّر من إيران، والانفصال فعلياً عن محورها.

ليس مُستغرباً في كلّ حال قدرة روسيا على معرفة ما تُخطّط له إسرائيل، ما يستوجب تحذيرها للأسد من عواقب استمراره في المراوغة السياسية، وهو ما يجعل توقيت اللقاء ومضمونه لا يخرجان عن سياق الحدث الماساوي للسوريين في الجولان المُحتلّ، والذي أعقبه بأيّام قليلة، سواء كان مفتعلاً من إسرائيل «للشرعنة» توسيع حربها، أو كان بخدمها بغير قصد، أو أنّه وإصابة مواطنين سوريين، أو أنّه من جهة مجهولة من الأراضي السورية، أو أنّه صاروخ إسرائيلي، ففي كلّ الحالات، هو ما يدخل سورية فعلياً في خضمّ المعركة مباشرة، ويضع الأسد أمام خيارات مُؤلمة بين استمرار شراكته مع إيران في ما سمّي «محور المقاومة»، ولجوئه إلى التصريح المباشر في الابتعاد عنها.

لا يمكن الجمع بين الحديث عن تصعيد أو حرب في المنطقة، مع مباحثات اقتصادية وتجارية سورية روسية، ووساطات تهدئة ومصالحات سورية تركية، إلّا ضمن شروط تحديد سورية من دخول الحرب، في جانب أي من الأطراف التي تعدّها إسرائيل ضمن قائمة أعدائها، كما يحدّدهم المسؤولون الإسرائيليون، وهو ما ذكرته صحيفة جيروزاليم بوست، التي كتبت أن: «إسرائيل تخوض حربها ضدّ أعدائها من إيران وحماس في غزّة، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن»، أي إنّ اللقاء السوري الروسي كان يميل إلى وضع الأسد أمام استحقاقات ما هو «القادم»، في حال بقائه نظاماً مُرتهناً لإيران، أو انحياره إلى الموقف الروسي الذي يدعم بقاءه في السلطة شرط تحرّره من عباءة إيران، ومن تبعات صراعها مع إسرائيل في المنطقة، ومنها ما يمكن أن يحدث في لبنان مستقبلاً.

لا يعني توسيع الحرب باتجاه حزب الله أن تنحصر في الأراضي اللبنانية فقط، فهي مباحة في كلّ مجال حيوي لحراك الحزب أيضاً، ولعلّ هذا هو المغزى من محاولة التشكيك في مكان إطلاق الصاروخ الذي ضرب الجولان السوري المُحتلّ، سواء كان الموقع سورياً أو لبنانياً، والذي تُحمّل إسرائيل حزب الله مسؤوليته في كلّ حال، ما يعطي تبريرات لها لتوسيع نطاق الحرب زمنياً ومكانياً، لتشمل سورية (نظام الأسد)، في حال لم تسارع الأخيرة إلى فضّ شراكتها معه، وضمناً التحرّر من إيران، والانفصال فعلياً عن محورها.

ليس مُستغرباً في كلّ حال قدرة روسيا على معرفة ما تُخطّط له إسرائيل، ما يستوجب تحذيرها للأسد من عواقب استمراره في المراوغة السياسية، وهو ما يجعل توقيت اللقاء ومضمونه لا يخرجان عن سياق الحدث الماساوي للسوريين في الجولان المُحتلّ، والذي أعقبه بأيّام قليلة، سواء كان مفتعلاً من إسرائيل «للشرعنة» توسيع حربها، أو كان بخدمها بغير قصد، أو أنّه وإصابة مواطنين سوريين، أو أنّه من جهة مجهولة من الأراضي السورية، أو أنّه صاروخ إسرائيلي، ففي كلّ الحالات، هو ما يدخل سورية فعلياً في خضمّ المعركة مباشرة، ويضع الأسد أمام خيارات مُؤلمة بين استمرار شراكته مع إيران في ما سمّي «محور المقاومة»، ولجوئه إلى التصريح المباشر في الابتعاد عنها.

إعلان بكين مراهنة لإنهاء العدوان وتقليص الخسائر

عصام شعبان

أعلن في بكين 14 فصيلاً فلسطينياً يوم 23 يوليو/ تمّوز الجاري، وبعد مناقشات في مدار ثلاثة أيّام، اتفاق تشكيل حكومة مصالحة وطنية. يتزامن الإعلان، الذي يُمثل التقاءً بين فتح وحركات المقاومة في ظرف استثنائي، مع بلورة مقترح مصري لتسوية الخلافات حول كلّ من محور فيلادلفيا ومعبر رفح، يُمهّد لانسحاب إسرائيل منهما، وتكرّر دولة الاحتلال من جانبها المطالب بشأن ضمانات أمنية تشمل إقامة حواجز إضافية (تموّلها واشنطن)، ونُظم مراقبة مُتطوّرة في الحدود بين سيناء وقطاع غزّة، التي يدّعي الاحتلال أنّها تتضمّن أنفاقاً لتهريب الأسلحة. في المقابل، استبقت القاهرة جولة مفاوضات، ضمّت في روما الأحد الرباعي (الوسيطين مصر وقطر فيلادلفيا يمكن أن يستمر فترة أطول، وأنّ إنهاءه رهن باتفاق هدنة، أو استسلام «حماس»، كما يقول نتنياهو.

فلسطينياً، تتوافق على أهمية «إعلان بكين» الأطراف كلّها، حركات المقاومة، وسلطة فتح التي تباطر وجودها في القطاع مع محاولة إيجاد توافق على إدارة غزّة، ما يُقلّل فرص تنازع على السلطة، ويُخفّف عن «حماس» سلطة أمر واقع وحمولة مواجهة تداعيات العدوان بمفردها، وبينها سياسياً المسؤولية عمّا جرى خلال الحرب. وفي صعيد معالجة آثار العدوان، وبينها إعادة الإعمار (تحتاج 15 عاماً بتكلفة تتجاوز 40 مليار دولار حسب تقييم الأثر الفوري بين برنامج الأمم المتّحدة للبيئة)، هناك بند واحد يختصّ بالبنية التحتية تصعب معالجته، سواء في مستوى المانحين أو في مستوى تنفيذه في ظلّ انقسام فلسطيني وقيادة منفردة أو في التعامل مع فتح، وهي خارج القطاع عملياً.

وبعد الإعلان ضرورياً في ظرف استثنائي، بعد السابع من أكتوبر (2023)، بينما جاء اتفاق الوفاق الوطني (2011) مع ثورات عربية، ما يعني أنّ الأحداث الكبرى تفرض خيار المصالحة ضرورةً، وتستدعي الى الواقع مفهوم الثورة الفلسطينية، ودعم المقاومة في مواجهة توحّش قوى استعمارية تشكّل حلفاً ضدّ الفلسطينيين، حلفاً يُهدّد شعوب المنطقة أيضاً، تتّضح بعض خطوطه في خطاب نتنياهو أمام الكونغرس، وبنال من الرهانات على وقف العدوان في غزّة، وخفض التصعيد في الضفّة الغربية، ويتضمّن اقتحامات وسياسة الاعتقالات والقصف. وضمن التحديات، أنّ السلطة لم توقف ترضاها للمقاومين بعد الإعلان، لبقي وضع الضفّة بين سجن الاحتلال وحصار سلطة عبّاس. ورغم ذلك، تحاول إسرائيل إضعاف السلطة، وغضبت من توجّهها إلى المصالحة، معتبرةً أنّ حماس تحجّز مقعداً بعد الحرب، بينما تساهم عوامل أخرى في الدفع باتفاق هدنة في ساحة غزّة؛ استنزف جيش الاحتلال في أطول حرب بخوضها، ورغم ثقل الواقع في غزّة، والوضع الكارثي، لا يمكن الاستخفاف بخسائر العدو، عسكرياً واقتصادياً، التي تزيد الضغوط الداخلية إلى جانب ملفّ الأسرى، كما استخدم الاحتلال أدوات الضغط كلّها، بما فيها فائض التوحش بقصف خيام ومستشفيات، فدمّر ما يزيد على 85% منها، وهي قبل العدوان محدودة العدد، وأغلبها تنقصها الإمكانات العلاجية، وهذا الإجرام ضدّ المدنيين العزّل يسمّيه الاحتلال ضغطاً عسكرياً، فيطارد النازحين من رفح وخانيونس إلى دير البلح، ويستهدف خلال شهر خمس مدارس بدعوى أنّها تضمّ مُسلّحين ومراكز عمليات عسكرية، كما جريمته أخيراً في مدرسة خديجة في وسط القطاع، يمثل إعلان بكين نقاط تفاهم بشأن معضلة حكم وإدارة القطاع إلى جانب تشغيل معبر رفح، وهذه نقاط إيجابية، رغم ما يعلنه نتنياهو من شروط تعجيزية، منها استسلام «حماس» وإبعادها عن شؤون القطاع، فيلادلفيا لما له من مزايا أمنية وسياسية، كما قال. وتظلّ احتمالات التصعيد كلّها إسقاط هذه الهيئة بالكامل، مع كامل أعضائها، ومحاربتها، والوقوف في وجهها بكلّ السبل والوسائل قبل فوات الأوان، والعمل سريعاً على ملء المشهد السياسي عبر تشكيل جسم لقيادة الثورة واسترداد القرار الوطني الثوري السوري، وإنهاء أيّ وصاية عليهم من الخارج، وحشد الطاقات المدنية والثورية كلّها في جسم تنظيمي واحد استعداداً لخوض معركة الاستحقاقات المقبلة المصيرية.

(كاتب سوري)

> يُعدّ «إعلان بكين» ضرورياً في ظرف استثنائي، بعد 7 أكتوبر، فالأحداث الكبرى تفرض خيار المصالحة

القطاع (بتناغم مع مخطّط أميركي)، والمساهمة كذلك في الإشراف على معبر رفح ضمن دور سابق للاتحاد الأوروبي، مع زيادة المساعدات للقطاع.

وتُعدّ قضايا الحدود، ومعبر رفح، وضمانات أمنية تتعلّق بعودة النازحين من جنوب القطاع ووسطه إلى الشمال عبر آلية تفتيش بجانب الحدود مع مصر، قضايا أساسية للتفاوض، غزّة، سبقه تقسيم القطاع وفصله عن الحدود مع سيناء، وهذا مدعوم عسكرياً بأبراج مراقبة وسواتر رملية، ومنطقة عازلة تتمركز فيها، ضغطاً مزدوجاً على المقاومة والقاهرة، مدعوماً بأسناد سياسي، وزيارات بشكل استعراضي تؤكّد إسرائيل بها سيطرتها، وهي رسالة مفادها بأنّ تكتيكاً ضاغطاً ومُؤقّتاً باحتلال معبر رفح ومحور فيلادلفيا يمكن أن يستمر فترة أطول، وأنّ إنهاءه رهن باتفاق هدنة، أو استسلام «حماس»، كما يقول نتنياهو.

فلسطينياً، تتوافق على أهمية «إعلان بكين» الأطراف كلّها، حركات المقاومة، وسلطة فتح التي تباطر وجودها في القطاع مع محاولة إيجاد توافق على إدارة غزّة، ما يُقلّل فرص تنازع على السلطة، ويُخفّف عن «حماس» سلطة أمر واقع وحمولة مواجهة تداعيات العدوان بمفردها، وبينها سياسياً المسؤولية عمّا جرى خلال الحرب. وفي صعيد معالجة آثار العدوان، وبينها إعادة الإعمار (تحتاج 15 عاماً بتكلفة تتجاوز 40 مليار دولار حسب تقييم الأثر الفوري بين برنامج الأمم المتّحدة للبيئة)، هناك بند واحد يختصّ بالبنية التحتية تصعب معالجته، سواء في مستوى المانحين أو في مستوى تنفيذه في ظلّ انقسام فلسطيني وقيادة منفردة أو في التعامل مع فتح، وهي خارج القطاع عملياً.

وبعد الإعلان ضرورياً في ظرف استثنائي، بعد السابع من أكتوبر (2023)، بينما جاء اتفاق الوفاق الوطني (2011) مع ثورات عربية، ما يعني أنّ الأحداث الكبرى تفرض خيار المصالحة ضرورةً، وتستدعي الى الواقع مفهوم الثورة الفلسطينية، ودعم المقاومة في مواجهة توحّش قوى استعمارية تشكّل حلفاً ضدّ الفلسطينيين، حلفاً يُهدّد شعوب المنطقة أيضاً، تتّضح بعض خطوطه في خطاب نتنياهو أمام الكونغرس، وبنال من الرهانات على وقف العدوان في غزّة، وخفض التصعيد في الضفّة الغربية، ويتضمّن اقتحامات وسياسة الاعتقالات والقصف. وضمن التحديات، أنّ السلطة لم توقف ترضاها للمقاومين بعد الإعلان، لبقي وضع الضفّة بين سجن الاحتلال وحصار سلطة عبّاس. ورغم ذلك، تحاول إسرائيل إضعاف السلطة، وغضبت من توجّهها إلى المصالحة، معتبرةً أنّ حماس تحجّز مقعداً بعد الحرب، بينما تساهم عوامل أخرى في الدفع باتفاق هدنة في ساحة غزّة؛ استنزف جيش الاحتلال في أطول حرب يخوضها، ورغم ثقل الواقع في غزّة، والوضع الكارثي، لا يمكن الاستخفاف بخسائر العدو، عسكرياً واقتصادياً، التي تزيد الضغوط الداخلية إلى جانب ملفّ الأسرى، كما استخدم الاحتلال أدوات الضغط كلّها، بما فيها فائض التوحش بقصف خيام ومستشفيات، فدمّر ما يزيد على 85% منها، وهي قبل العدوان محدودة العدد، وأغلبها تنقصها الإمكانات العلاجية، وهذا الإجرام ضدّ المدنيين العزّل يسمّيه الاحتلال ضغطاً عسكرياً، فيطارد النازحين من رفح وخانيونس إلى دير البلح، ويستهدف خلال شهر خمس مدارس بدعوى أنّها تضمّ مُسلّحين ومراكز عمليات عسكرية، كما جريمته أخيراً في مدرسة خديجة في وسط القطاع، يمثل إعلان بكين نقاط تفاهم بشأن معضلة حكم وإدارة القطاع إلى جانب تشغيل معبر رفح، وهذه نقاط إيجابية، رغم ما يعلنه نتنياهو من شروط تعجيزية، منها استسلام «حماس» وإبعادها عن شؤون القطاع، فيلادلفيا لما له من مزايا أمنية وسياسية، كما قال. وتظلّ احتمالات التصعيد كلّها إسقاط هذه الهيئة بالكامل، مع كامل أعضائها، ومحاربتها، والوقوف في وجهها بكلّ السبل والوسائل قبل فوات الأوان، والعمل سريعاً على ملء المشهد السياسي عبر تشكيل جسم لقيادة الثورة واسترداد القرار الوطني الثوري السوري، وإنهاء أيّ وصاية عليهم من الخارج، وحشد الطاقات المدنية والثورية كلّها في جسم تنظيمي واحد استعداداً لخوض معركة الاستحقاقات المقبلة المصيرية.

(كاتب سوري)

> يُعدّ «إعلان بكين» ضرورياً في ظرف استثنائي، بعد 7 أكتوبر، فالأحداث الكبرى تفرض خيار المصالحة

بدوي في الكونغرس

معن البياري

تحتاج خطبة نتنياهو في الكونغرس أن تصيرَ من موضوعات ال

حرب غزّة وتحدّيات السياسة الأردنية

أمجد أحمد جبريل

يثير إعلان وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنيين (2024/7/11) إنشاء مكتب اتصال لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في الأردن، تساؤلات عدة بشأن دلالات هذه الخطوة بالنسبة لخيارات السياسة الخارجية، وانعكاساتها المحتملة على السياسات الداخلية، لا سيّما في ظلّ اتساع الفجوة بين الموقف الرسمي الأردني من حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة، وموقف الشارع المتضامن مع أهل غزّة.

وفي إطار تحليل السياقات الدولية والإقليمية والعربية المحيطة بفتح مكتب لحلف الناتو في الأردن، وما تفرضه من تحدّيات خارجية وداخلية، ثمّة أربع ملاحظات. أولاها تتعلّق بانعكاسات ثلاثة متغيرات دولية على أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في إقليم الشرق الأوسط (نتائج الانتخابات الأميركية المُرتقَبة، وتطورات الحرب الروسية على أوكرانيا، وتصاعد النفوذ العالمي للصين)، فالمتوقّع أن تُؤدّي مُحصلة هذه المُتغيّرات إلى تضييق هامش حركة الدبلوماسية الأردنية (المحدود أصلاً)، ودفعها إلى الاكتفاء بالأبعاد الإغاثية والإنسانية في دعم غزّة، وبالتالي تجريدها تماماً من أي أبعاد سياسية أو قانونية يمكن أن تساهم في دعم قضية فلسطين.

وعلى الرغم من أنّ احتمال عودة الرئيس السابق، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض قد ينطوي على مخاطر أكبر بالنسبة لتقليص الدور الأردني، خصوصاً إذا جدّد ترامب وفريقه طرح «صفقة القرن»، بعد أن جرى تنفيذ قسم مُعتبَر منها بالفعل في الأراضي الفلسطينية (سواء في الضفّة الغربية، أو القدس، أو قطاع غزّة، عبر الحروب والتجويع والحصار... إلخ)، فإنّ احتفاظ الحزب الديمقراطي الأميركي بمقاليد السلطة، قد لا يكون أمراً إيجابياً بالضرورة للأردن، في ضوء مُحصّلة سياسة إدارة جو بايدن تجاه حرب غزّة خصوصاً، وقضية فلسطين عموماً، التي لم تُراع مصالح حلفائها من الدول العربية (ربّما باستثناء الإمارات، وبدرجة أقلّ السعودية)، إذ ركّزت واشنطن جُلّ جهودها في تمكين الحليف الإسرائيلي من تنفيذ أهدافه من الحرب، على الرغم من حدوث تغيّر طفيف في الخطاب الدبلوماسي الأميركي، على نحو ما ورد على لسان الرئيس بايدن، ونائبته كامالا هاريس، في مناسبات عدّة.

تتعلق الملاحظة الثانية بتصاعد التحدّيات الإقليمية أمام عمّان على نحو سيُؤثّر في التوازنات الداخلية والخارجية، بسبب أربعة متغيّرات على الأقلّ: أولاً تحسّن موقع العامل الفلسطيني التحرّري، بسبب صمود فصائل المقاومة في غزّة، خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ما يعني حكماً زيادة قدرة الحركتَين في الضغط على المعادلات العربية والإقليمية، في المدى المنظور، باتجاه وقف تجاهل قضية فلسطين، وكذا التأثير في علانية التطبيع مع إسرائيل، ودفعه إلى مسارات أكثر سرّية، مخافة استفزاز الشارع العربي، المُتضامن في معظمه مع معاناة الغزّيين. ثانياً، تبعات التطبيع الرسمي الأردني مع إسرائيل، واستمرار التداعيات السلبية لاتفاقية وادي عربة (1994/10/26)، على الرغم من توظيف إسرائيل لها على مدار ثلاثة عقود، خدمة لمصالحها، وتنصّلاً من أغلب التزاماتها القانونية، سواء فيما يتعلق بحقوق الأردن المائية، أو مشروعات التعاون المشتركة في الطاقة والتجارة والاستثمار، أو مسألة «الوصاية الهاشمية» على المُقدّسات الإسلامية في القدس المُحتلّة.

> عودة ترامب إلى البيت الأبيض قد تنطوي على مخاطر أكبر بالنسبة لتقليص الدور الأردني، خصوصاً إذا جدّد ترامب طرح «صفقة القرن»
>
> فتح مكتب لحلف الناتو في الأردن يعكس ضيق الخيارات الاستراتيجية أمام الأردن في مواجهة تصاعد العدوانية الإسرائيلية

واستطراداً في التحليل، يبدو واضحاً تعقّد موقف الأردن الاستراتيجي بعد حرب غزّة، واستحالة تجنّب تداعيات الاستقطاب الإقليمي وزيادة الضغوط الإقليمية على البلاد، من كلّ حدب وصوب، نتيجة تصاعد الصراع الإيراني الإسرائيلي، سواء المباشر، أم عبر الوكلاء الإقليميين (حزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن والفصائل العراقية)، إذ تعاون الأردن مع القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، في صدّ الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل (2024/4/14). ثالثاً، ثمّة في المقابل تردّد واضح لدى عمّان في الانفتاح على إيران وتركيا، أقلّه لموازنة التهديدات الإسرائيلية، وتوسيع شبكة التحالفات الإقليمية للأردن، على نحو يُعزّز أمن البلاد واستقرارها. رابعاً، نجاح الحوثيين (بمساعدة إيرانية) في التأثير في توازنات البحر الأحمر وحركة الملاحة الدولية فيه، لا سيّما فرض الحصار على تجارة إسرائيل وحركة الاستيراد والتصدير فيها، وصولاً إلى استهداف الحوثيين تلّ أبيب بمُسيّرة يافا (2024/7/19)، ما يُؤكّد ضعف الردع الإسرائيلي بعد عملية طوفان الأقصى، وربما يدشّن مرحلة جديدة من الحرب؛ حيث ستضطرّ إسرائيل إلى توزيع مواردها القتالية على جبهات مُتعدّدة (غزّة ولبنان وسورية واليمن، وربّما العراق وإيران لاحقاً).

تتعلق الملاحظة الثالثة بتصاعد الضغوط العربية على الأردن، مع احتمال بروز أدوار مصر والإمارات والسعودية في مرحلة ترتيبات «اليوم التالي» في قطاع غزّة. وإذ تفتقد عمّان الوزن الإقليمي والديمغرافي والاستراتيجي مقارنة بالإمكانات المصرية الوفيرة، فإنّها لا تملك فوائض مالية (مقارنة بأبوظبي والرياض) تسمح لها بأي حضور مُؤثّر في قطاع غزّة بعد انتهاء الحرب، ناهيك عن تداعيات السياسة الإسرائيلية تجاه غزّة، التي ستزداد وطأتها الكارثية على الأردن عندما ينتقل التصعيد إلى جبهة الضفّة الغربية والقدس المُحتلّة، ما يعني وضعاً غير مسبوق في صعوبته بالنسبة لعمّان. وإلى ذلك، يلعب ضعف المواقف الرسمية العربية من حرب غزّة دوراً ضاغطاً على الأردن، ما يُجرّده من أي دعم عربي مُحتمَل لمواجهة مخطّطات التهجير وتصاعد الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية في الضفّة الغربية والقدس، ما يجعل تكتيل الجبهة الداخلية الأردنية وتعزيز تماسكها ضرورة استراتيجية لا تقبل التأجيل.

تتعلق الملاحظة الرابعة بتداعيات ضعف الموقف الرسمي الأردني من حرب غزّة، واكتفائه بمقاربة لها خمس ركائز؛ سياسة «الحد الأدنى من الأفعال»؛ ودور «التحذير» من خطورة السياسة الإسرائيلية، لا سيّما في مسألة التهجير؛ وتكثيف الزيارات والجولات الخارجية لكبار المسؤولين الأردنيين؛ وتفعيل الأداة الدبلوماسية من دون استراتيجية أو حتّى سياسة خارجية متكاملة الأدوات؛ وأخيراً، رفع «السقف الخطابي الدبلوماسي»، إذ يبدو واضحاً السماح الأميركي بهذا الهامش في انتقاد سياسات اليمين الإسرائيلي المُتطرّف، إدراكاً من واشنطن لحاجة عمّان الماسّة إلى تهدئة غضب الشارع الأردني، خشية انفلاته في اتجاهات غير مرغوبة في ظلّ مرحلة إقليمية/دولية انتقالية مضطربة، حُبلى بالسيولة والمُتغيّرات والمُستجدّات والمُفاجآت.

واستطراداً، يبدو أنّ اتساع الفجوة بين الموقف الرسمي الأردني وموقف الشارع الأردني المُؤيّد لغزّة وللمقاومة الفلسطينية، إلى حدّ أيقنة رموزها، يطرح تحدّياً آخر يتعلّق بتفسير استنكاف عمّان حتّى اللحظة، عن الانفتاح على كلّ القوى الفلسطينية، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وهذا يُؤكّد حقيقتين؛ إحداهما عدم إمكانية القفز على تداعيات الصمود الفلسطيني في حرب غزّة، وترسخ الهُويّة الفلسطينية، وزيادة اعترافات الدول الأوروبية بدولة فلسطين وعولمة قضية فلسطين في تظاهرات طلاب الجامعات الأميركية والأوروبية، بالإضافة إلى حراك الشارع في عواصم عالمية عديدة، والأخرى عدم ملائمة العودة لأفكار تشكيل دولة كونفيدرالية من الأردن وفلسطين، ناهيك عن مطالبة بعضهم باعتراف القمّة العربية بالضفّة الغربية جزءاً من الأردن، مع انسحاب إسرائيل الكامل منها، وتقديم تعويضات مالية للأردن (على نحو ما طرحه جواد العناني؛ «مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية»، «العربي الجديد»، 2024/7/25).

وإزاء تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الأردن، وخسارته 845 مليون دولار من عائداته السياحية بعد «7 أكتوبر» (زيد الدبيسية، «العدوان على غزة يفقد الأردن 845 مليون دولار من السياحة»، «العربي الجديد»، 2024/6/28)، فلا مناص من تغيير في جوهر الاستراتيجية الأردنية، وتقليص الرهان على جدوى إعادة الاندماج في الترتيبات الأميركية لمستقبل إقليم الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أنّ خطوة فتح مكتب للناتو في الأردن لا تنطوي في الحقيقة على تغيير في توجّه السياسة الخارجية الأردنية (Foreign Policy Orientation)، فإنّها لا تمثّل ما يراه بعضهم علامة فارقة في شراكة الأردن والناتو، أو القول إنّها «شهادة عالمية بقدرات الأردن ودوره المحوري وأهمية قراءته للمنطقة»، بقدر ما تعكس الخطوة ضيق الخيارات الاستراتيجية أمام الأردن في مواجهة تصاعد العدوانية الإسرائيلية، بسبب تصاعد نفوذ تيّار اليمين الصهيوني الديني، ووضوح مخطّطاته الاستيطانية في الضفّة الغربية والقدس، ما يعني في المُحصّلة استحالة استمرار الأردن في سياسة إمساك العصا من المنتصف، وزيادة انكشافه على التطوّرات في غزّة والضفّة الغربية، وكذا في سورية والعراق ولبنان، مع احتمال عودة نشاط الجماعات الراديكالية المُتطرّفة في مجمل إقليم الشرق الأوسط، بسبب فظاعات حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة، والصمت الدولي والعربي غير البليغ.

وإزاء كمّاشة الضغوط الدولية والإقليمية والعربية والداخلية، التي تكاد تعصر الأردن، فلا مناص من إعادة رصّ البناء الداخلي، ورفع سقف الحرّيات، والتوقّف عن سياسة تأزيم المشهد الداخلي، وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية، لا سيّما ما يتعلّق بتقييد الحرّيات والاعتقالات للصحافيين والناشطين، التي استهدفت مُنتقدي استمرار التطبيع مع إسرائيل والمُتضامنين (وأبرزهم الكاتب الصحافي الساخر أحمد حسن الزعبي)، توطئة لكي تصبّ الانتخابات البرلمانية في 10 سبتمبر/ أيلول المقبل، في خانة إعادة صياغة صلابة الجبهة الداخلية، وتفويت الفرص على المُتربّصين بأمن الأردن واستقراره، الذي دخل بعد حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة، في مرحلة غير مسبوقة من حيث خطورتها، مع تصاعد احتمالات انزلاق الأردن والمنطقة العربية برمّتها، نحو حالة من الفوضى الشاملة، التي تبدو هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً أصيلاً.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

هل التخلّص من نتنياهو مستحيل؟

أحمد الجندي

ها هو نتنياهو يُوشك أن ينهي عامه الأول رئيساً للوزراء، منذ أن هاجمت المقاومة الفلسطينية دولة الاحتلال في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. لم يكن يتوقّع أحدٌ حينها أن يستمرّ نتنياهو هذه الفترة كلّها، وكان الجميع يظنّ أنّ دوره السياسي وصل إلى نهايته. كانت عناوين الصحف الإسرائيلية والعالمية وعبارات المُحلّلين تتكلّم على «بيبي المنتهي»، ووُصِف بأنّه «الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب»، وجرى الحديث عن «إسرائيل التي تحتاج إلى قائد جديد»، وعن تصوير ما حدث بأنّه «نهاية لعصر نتنياهو». كان حديث الصحافة ساعتها عن إمكانية «أن تتخلّص إسرائيل من رئيس وزرائها في وسط الحرب»، بل إنّ مصادر كشفت ما تداوله مُقرّبون من الرئيس الأميركي عن «أيام نتنياهو المعدودة في عالم السياسة»، ووصل الأمر بسفير أميركي سابق إلى القول صراحة إنّ «وقت مغادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية قد حان»، غير أنّ نتنياهو لم يغادر، ولم ينتهِ عصره، ولم تُغيّر إسرائيل قائدها.

يلعب نتنياهو على عامل الوقت، وهو على يقين أنّه لصالحه، كي يبقى في منصبه مُكمِلاً ولايته رئيساً للوزراء، وقد بقي عليها عامان وبضعة أشهر. وتُظهر المُؤشّرات كلّها أنّ سياسته تُحقّق نجاحات واضحة؛ فقد تراجعت الضغوط التي كانت تمارس عليه؛ سواء كانت شعبية أم سياسية، داخلية كانت أم خارجية، ولم يعد الحديث عن ضرورة الاستقالة والذهاب إلى انتخابات مُبكّرة مثلما كان في الأسابيع والشهور الأولى للحرب. وعلى ما يبدو أنّ أحلام السياسيين الإسرائيليين بمغادرة مُبكّرة لنتنياهو قد ذهبت أدراج الرياح، وأنّ الانتخابات المُبكّرة أصبحت أمراً مستبعداً. ومن ثمّ، اضطروا في النهاية إلى التفكير في الانتخابات المُقبلة المُتبقّي عليها أكثر من عامين، وهو ما يعني اعترافاً بالعجز والفشل أمام ذلك المُسنّ، الذي يسعى أن يقضي ما بقي من عمره، حتّى النفس الأخير، في قصر رئاسة الوزراء في شارع بلفور. يُؤكّد نجاح استراتيجية نتنياهو استمراره في تقليص الفجوة بينه وبين وزير الحرب السابق، بني غانتس، وفي تحسين فرصه كلّما مرّ الوقت. والظاهر أنّ ذلك دفع القادة السياسيين إلى محاولة قطع الطريق على نتنياهو عبر اندماج كامل بين بعض الأحزاب، أو عقد مفاوضات بين أحزاب أخرى لتشكيل ائتلاف انتخابي. ولعلّ الملاحظة الأبرز فيما يحدث من اندماج كامل أو ائتلاف انتخابي بين بعض الأحزاب يُعمّق حقيقة ما يشبه التلاشي للفروق الأيديولوجية والفكرية بين الأحزاب في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كلّها، وحتّى في الموقف من «حلّ الدولتَين»، إذ لم تعد هناك فروق جوهرية بين الأحزاب حولها. يبرهن على ذلك ما شهدته الفترة الماضية من اندماج حزب العمل (من يسار الوسط) وحزب ميرتس (من أقصى اليسار) اندماجاً كاملاً، بعد مفاوضات بدأت منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، اتفق الحزبان في نهايتها على أن يحمل الحزب الجديد اسم «الديمقراطيون»، وأن يترأسه رئيس حزب العمل يائير جولان. ويبرهن عليه أيضاً تلك المفاوضات الجارية بين رئيس حزب يمينا، نفتالي بينت، العائد إلى السياسة، بعد أن قرّر الانسحاب من العمل السياسي قبل آخر انتخابات، وهو المُنتمي إلى التيّار الديني القومي، ومعه أيليت شاكيد المُنتمية إلى التيّار نفسه، ورئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، المنتمي إلى اليمين الليبرالي العلماني، مع احتمال انضمام جدعون ساعر، المنتمي، وفق تعبيره عن نفسه، إلى يمين الوسط. وفي حال توصّل الأطراف إلى اتفاق نهائي حول هذا الائتلاف المُزمَع، فهو يستهدف بالتأكيد الحصول على أكبر كمّ من أصوات اليمين، من أجل الخصم من رصيد حزب الليكود، والتخلّص من زعيمه (نتنياهو).

> أصبحت الحياة السياسية في إسرائيل متمحورة حول شخص نتنياهو، ومن ثم لم تعد المسألة مُتعلّقة ببرامج سياسية لصالح المستوطن الإسرائيلي
>
> لم يعد الناخب في دولة الاحتلال يذهب للاختيار بين الأفضل، بل على أساس الرغبة في التخلّص من الأسوأ (نتنياهو)

يكشف استطلاع رأي نشرته صحيفة معاريف في 19 يوليو/ تمّوز الجاري، بشأن السؤال: من ستنتخب لو عقدت الانتخابات الآن؟ وقد اهتم الاستطلاع بالإجابة عن السؤال في حالة التصويت للأحزاب في تكوينها الحالي، وفي حالة اتفاق ليبرمان وبينت وساعر على عقد تحالف انتخابي. وكشف الاستطلاع في الحالة الأولى أنّ حزب الليكود يأتي في المركز الثاني، مع استمراره في تحسين وضعه إلى 21 مقعداً (بعد أن كان تردّى إلى 17 مقعداً في أول الحرب)، وتضييق الفجوة بينه وبين حزب المعسكر الرسمي بزعامة بني غانتس، الذي يستمرّ في التراجع ليحصل على 23 مقعداً فقط، متراجعاً عن 38 مقعداً في الشهور الأولى للحرب. في الاستطلاع كذلك، يقفز حزب إسرائيل بيتنا، بقيادة أفيغدور ليبرمان، فيحل ثالثاً بـ14 مقعداً بعد ستّة مقاعد في آخر انتخابات، وبعده «يوجد مستقبل»، بقيادة يائير لبيد، بـ13 مقعداً فقط، بتراجع كبير عن 24 مقعداً حالياً، ويتحسّن حزب عوتسماه يهوديت بعشرة مقاعد، منفرداً من دون حزب الصهيونية الدينية بأربعة مقاعد فحسب (مجموع أصواتهما 14 قوتهما الحالية نفسها معاً)، كما يتحسّن اليسار اليهودي (حزب الديمقراطيين، الذي تأسّس باندماج حزب العمل وحركة ميرتس)، ويحصل على تسعة مقاعد بدلاً من أربع حالياً لحزب العمل.

يفيد هذا الاستطلاع في احتماله الأول بأنّ غانتس ليس سياسياً مُحنّكاً، ويُدمّر نفسه بيده، فبعد أن كانت حظوظه تصل إلى 38 مقعداً في أول الحرب، ونتيجة اختياراته الخاطئة دائماً تراجع إلى وضعه الحالي، وسيتراجع أكثر مع الوقت. كما يكشف الاستطلاع أيضاً أنّ سياسة نتنياهو المُعتمدة في النفس الطويل على إصلاح وضع الحزب بعد كارثة «7 أكتوبر» هي سياسة ناجحة تماماً، وأنّه السياسي الأكثر حنكة في دولة الاحتلال.

أما في الحالة الثانية، فيحصل ائتلاف ليبرمان وبينت وشاكيد وساعر على 24 مقعداً في المركز الأول، ويبقى «الليكود» عند وضعه من دون خسارة حقيقية في الاستطلاع في الحالة الأولى، ويتراجع غانتس أكثر إلى 18 مقعداً، أي إنّ هذا الاندماج يقتطع من غانتس، ومن لبيد الذي قد يحصل على 11 مقعداً، ومن حزب الديمقراطيين الجديد («العمل» و«ميرتس»)، قد يحصل على سبعة مقاعد، لكنّه لا يقتطع من نتنياهو كثيراً. أمّا المثير في استطلاعي الرأي فهو أنّ النتيجة النهائية لن تسمح لأحد على الأغلب بتشكيل حكومة، وفي هذه الحالة يكون نتنياهو هو الرابح مرّة أخرى. وهذا كلّه، إذا كانت الانتخابات الآن بالتأكيد، لكنّها ليست كذلك، وكل الاحتمالات واردة.

ثمّة ملاحظة أخرى، ترتبط بالسابقة ولا تقل عنها أهمية؛ إذ أصبحت الحياة السياسية في إسرائيل متمحورة حول شخص نتنياهو، ومن ثم لم تعد المسألة مُتعلّقة ببرامج سياسية لصالح المستوطن الإسرائيلي، وأصبحت السياسة نفسها هامشية، والاقتصاد أمراً فرعياً، وتلاشى الاهتمام بإصلاح الخروق الكثيرة، التي لم تعد هناك إمكانية لترقيعها، وهكذا أصبح نتنياهو نفسه هو البرنامج، وتراجعت الأيديولوجيا، وتمحور كلّ شيء حول شخصه؛ ننتخب من أجل التخلّص منه أم من أجل بقائه. حين نعود إلى آخر انتخابات وسابقتها، نجد أنّ أحاديث السياسيين واستطلاعات الرأي وعناوين الأخبار والتحليلات كانت تتمركز حول وجود مُعسكرَين؛ مع نتنياهو وضدّه، وهذا ما أنتج في الانتخابات قبل الأخيرة حكومة ليبيد/ بينت، وهي حكومة لم يكن لها علاقة بأيّ رؤى أو أيديولوجيا تضمّ اليمين والوسط واليسار، بل حزباً عربياً أيضاً، فكانت خليطاً غير متجانس لم يكن بإمكانه أن يستمر.

لا نعرف بالتأكيد كيف ستسير الأمور، فما زالت الأيام حُبلى بالأحداث، وما زال هناك أكثر من عامين في عمر هذه الحكومة، لكن المرجّح أنّها ستكمل عهدتها، وأنّ ذلك المسنّ ذا الأرواح السبعة سيثبت أنّه أذكى السياسيين الإسرائيليين، وسينجح مرّة أخرى في إظهار تفوّقه على جميع السياسيين الإسرائيليين الفاشلين، وتخطّي عقبة كبيرة ظنّوا أنّها قد قضت عليه. هكذا أصبحت السياسة في دولة الاحتلال، فلم يعد الناخب يذهب للاختيار بين الأفضل، بل على أساس الرغبة في التخلّص من الأسوأ (نتنياهو)، وبات ذلك البند هو أساس الدعاية التي يستخدمها السياسيون أنفسهم. وهي دعاية تنطوي على رسالة ضمنية مفادها أنّ مطاردتهم لنتنياهو تعني تقدّمه الدائم عليهم، وأنّهم بينما ينشغلون به، لا يعيرهم اهتماماً، إلّا بقدر ما تتطلّبه السياسة، ولا يهتمّ إلّا بنفسه، وقصر رئاسة الوزراء في بلفور، ومن الواضح أنّ صفحة نتنياهو لم تطوَ بعد.

(كاتب مصري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads